

الشارع الكويتي يتربقب والافتتاح على الأبواب

«المحلل» يؤخر إعلان الحكومة.. و«أمانة المجلس»: جلسة القسم في موعدها

كفلها الدستور وأن آخر هم هؤلاء "الناكرين للجميل" الدولة والشعب والدستور الذي لا يحترمون ويستخدمون كل الوسائل لانتهاكه وإهانة الإرادة الشعبية ولا يستخفون بذلك بل يحاولون اهانة وتحجيم مجلس الأمة ودوره التشريعي والرقابي وهي اهانة مباشرة للشعب.

الهيئة للدولة هي باحترام الركائز الأربعة "الدين، الوطن، الشعب، الدستور"، وغير ذلك بلطجة ورعونة وكذب وقصر نظر وقلة سنع".

بسدور أكد النائب عبدالكريم الكندري أن استسهال حل مجلس الأمة لا يختلف كثيراً عن تعليق الدستور.

وقال الكندري عبر حسابيه على موقع التواصل الاجتماعي "إكس": "رئيس الوزراء الذي لا يستطيع استكمال تشكيل الحكومة رغم حصوله على مدة لم يحصلها غيره هو من يجب أن يعفى لا أن يتم الدفع أو الإشارة أو التحريض على حل مجلس الأمة الذي لم يقسم أعضائه حتى الآن.. فالشعب لا يتحمل فشل رئيس الحكومة! واستسهال الحل لا يختلف عن تعليق الدستور".

ووفقاً للدستور الكويتي فإنه يجب على الأقل تعيين عضو واحد من الأعضاء المنتخبين وزيراً فيكون في هذه الحالة وزيراً في السلطة التنفيذية ونائباً في السلطة التشريعية ويسمى في هذه الحالة محلاً، ويجوز تعيين أكثر من عضو من أعضاء المجلس المنتخبين وزيراً.



شعيب المويزري



عبدالكريم الكندري

نواب: التأخير سبب إحباط للشعب الكويتي.. والبلد شبه "مشلول" والتنمية معطلة الجمهور: لقيادات لا رؤية لهدف لا خطة لافريق عمل حكومياً لا أحد يعرف الى أين الكويت ذاهبة! المويزري: أكثر ما يميز المرحلة هي أن الحقيقة ستكشف وسيعرف الشعب أن بعض من وثق بهم لا يستحقون عبدالكريم الكندري: استسهال حل المجلس لا يختلف كثيراً عن تعليق الدستور

بعض من وثق بهم لا يستحقون الثقة. وقال المويزري عبر حسابيه على موقع التواصل الاجتماعي "إكس": "الشيء الوحيد المتميز جداً في هذه المرحلة أن الحقيقة ستكشف وسيعرف الشعب أن بعض من وثق بهم لا يستحقون الثقة".

من جهته قال النائب شعيب المويزري إن أكثر ما يميز هذه المرحلة هي أن الحقيقة ستكشف، وسيعرف الشعب أن بعض من وثق بهم لا يستحقون الثقة.

سبب تأخير التشكيل الحكومي وتعطيل مصالح المواطنين، البلد شبه منشل، مشاريع تنموية معطلة.

بإبوابا علق نواب مجلس الأمة على تأخر التشكيل الحكومي قائلاً إنه بسبب حالة من الإحباط لدى الشعب الكويتي، مشيرين إلى أن الحكومة أعطت فترة كافية للتشكيل، لكنها تعجز حتى الآن عن إكمالها.

في هذا الإطار أكد النائب فايز الجمهور أن هناك حالة من الإحباط لدى الشعب الكويتي بسبب تأخير التشكيل الحكومي وتعطيل مصالح المواطنين، مشدداً على أن البلد شبه "منشل".

وقالت إعلامية النائب عبر موقع التواصل الاجتماعي "إكس": "حالة إحباط كبيرة في وسط الشعب الكويتي".



مبنى مجلس الأمة



فايز الجمهور

شكر المعنيين في الوزارة على تعاونهم وحرصهم على رفع الظلم

الهاجري: رفع الخصم عن 2391 موظفاً في «الأوقاف».. والبقية الأسبوع المقبل



فلاح الهاجري

قال النائب الدكتور فلاح الهاجري إنه «بفضل الله تم بتضافر الجهود من المعنيين في وزارة الأوقاف، من الوزير والوكيل والوكيل المساعد المختص والطاقت الفنية، تم رفع الخصم عن 2391 موظفاً كدفعة أولى».

وأضاف الهاجري أن العمل جار على رفع الخصم عن باقي الموظفين في 12 مايو، شاكرًا المعنيين في الوزارة على رفع الظلم عن الموظفين.

وأشار إلى أن السيول الناتجة عن الأمطار تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المدن الجديدة وبالأخص المدن الإسكانية، حيث تشكل تهديداً لسلامة السكان والبنية التحتية، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مسبق، كما تؤدي إلى خسائر مادية كبيرة نظراً لتكرار الأراضي المهترئة والتي تم تخصيصها لعمل أحواض تجمع مياه الأمطار.

عبد اللطيف الدعي لدراسة أثر سيول الأمطار قبل تخصيص المدن الإسكانية الجديدة



عبد اللطيف الدعي

قدم عضو المجلس البلدي م. عبد اللطيف الدعي، اقتراحاً لدراسة سيول الأمطار قبل تخصيص المدن الجديدة وبالأخص المدن الإسكانية، وذلك لتحديد أثر السيول على المناطق المراد تخصيصها ومعرفة التدابير الواجب عملها للحد من تأثيرها وضمان استدامة المشاريع العمرانية، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وأشار إلى أن السيول الناتجة عن الأمطار تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المدن الجديدة وبالأخص المدن الإسكانية، حيث تشكل تهديداً لسلامة السكان والبنية التحتية، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مسبق، كما تؤدي إلى خسائر مادية كبيرة نظراً لتكرار الأراضي المهترئة والتي تم تخصيصها لعمل أحواض تجمع مياه الأمطار.

وأشار إلى أن السيول الناتجة عن الأمطار تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المدن الجديدة وبالأخص المدن الإسكانية، حيث تشكل تهديداً لسلامة السكان والبنية التحتية، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مسبق، كما تؤدي إلى خسائر مادية كبيرة نظراً لتكرار الأراضي المهترئة والتي تم تخصيصها لعمل أحواض تجمع مياه الأمطار.

الدبوس: إعادة تدوير المواد البلاستيكية مشروع حيوي في مجال إدارة النفايات الصلبة وفق النظم والمعايير الدولية

عقب الاجتماع "يأتي هذا الاجتماع لتعزيز التنسيق والتعاون بين بلدية الكويت مع مؤسسة البترول والشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا حول مدى إمكانية الاستفادة من النفايات البلاستيكية بإعادة تدويرها وتحولها إلى منتجات بترولية".

وأوضح الدبوس ناقشنا خلال الاجتماع موضوع الاستفادة من إعادة التدوير للنفايات البلاستيكية من كافة الجوانب الفنية والاقتصادية، مضمناً هذا التعاون الذي يعتبر مشروع حيوي لدولة الكويت فيما يخص مجال إدارة النفايات البلدية الصلبة وفق النظم والمعايير الدولية.



صورة جماعية من الاجتماع

من النفايات البلاستيكية بإعادة تدويرها وتحولها إلى منتجات بترولية. وقال مدير عام البلدية المهندس سعود الدبوس

ميساء بوشهري وعدد من قيادي مؤسسة البترول الكويتية إلى جانب عدد من ممثلين الجهات المعنية إمكانية الاستفادة

والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا أنس ميرزا ونائب المدير العام لشؤون قطاع المشاريع الهندسة

عقدت البلدية الاجتماع التتسيقي الذي شارك فيه كل من الإمانة العامة للتنمية والتخطيط و مؤسسة البترول الكويتية والشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا وشركة أنترت القابضة حول إمكانية الاستفادة من إعادة تدوير النفايات البلاستيكية صباح أمس الثلاثاء.

وبحث خلال هذا الاجتماع الذي ترأسه مدير العام بلدية الكويت المهندس سعود الدبوس وبحضور كل من الأمين العام للأمانة العامة للتنمية والتخطيط الدكتور خالد مهدي والعضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية المهندس بدر العطار

علياء الفارسي لتنظيم انتشار مياه السبيل وثلاجات الأطفعة في الشوارع



علياء الفارسي

مقترحها باختيار ثلاثة تصاميم لبرادات مياه السبيل تتناسب مع مناخ بيئة دولة الكويت من حيث المواد والألوان والتصميم، ويشمل ذلك اللوحة

بالإضافة إلى إيقاف العبث بالتمديدات الكهربائية من قبل المقاولين، والذي يتم أغلبيه من دون تنسيق مع مؤسسات الدولة. وطالبت الفارسي في

قدمت عضو المجلس البلدي، م. علياء الفارسي، اقتراحاً يتم بموجبه تنظيم انتشار برادات مياه السبيل وثلاجات الأطفعة في الشوارع استناداً إلى المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 30 لسنة 2021 بشأن لائحة تراخيص إشغالات الطرق العامة والميادين والأرصفة والساحات العامة، والتي تنص على أن «لا يجوز إشغال الطرق العامة أو الميادين أو الأرصفة أو الساحات العامة

بغير ترخيص من البلدية». وقالت الفارسي إن المقترح يهدف إلى المحافظة على المظهر الحضاري ونظافة المنطقة وصحة وسلامة الأفراد والحد من عشوائية انتشار برادات مياه السبيل وثلاجات الأطفعة،